دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني

بحث مقدم إلى دورة كبار الضباط (22)

إعداد:

عقيد/ د. سامي محمد محمود ابو كامل

إشراف

د. عايد الحموز

2024م

ملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني، والتعرف على التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني، ولتحقيق أهداف الدراسة أستخدم الباحث المنهج الوصفي –أسلوب تحليل المضمون– وذلك من خلال الرجوع للعديد من الدراسات والمراجع والابحاث السابقة والشبكة العنكبوتية؛ وخرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات؛ أبرزها:

يواجه الأمن القومي الفلسطيني تحديات كثيرة أهمها الاحتلال الاسرائيلي الذي خلق التحديات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية، تمارس المؤسسات التعليمية الفلسطينية د وراً مهماً في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني ولكن دون المستوى المطلوب.

لا يوجد تصور استراتيجي سابق مقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي في فلسطين، في ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة فان الباحث يوصي بما يلي:

ضرورة تفعيل المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني.

ضرورة تبني التصور الاستراتيجي المقترح وايصاله إلى الجهات الحكومية الرسمية الفلسطينية للعمل على تنفيذ بنوده ضمن الخطة الاستراتيجية للحكومة ووزارتي التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

فهرس المحتويات

الإهداء .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الشكر والتقدير .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

فهرس المحتويات 1

ملخص الدراسة ..... أ

مقدمــة 2

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها 3

الفرضيات: 4

منهجية الدراســة : 4

أهمية الدراســة : 4

أهداف الدراســة : 4

مصطلحات الدراسة 5

الفصل الأول: الأمن القومي الفلسطيني والتحديات التي تواجه 7

اولاً: خصائص الأمن القومي الفلسطيني ومقوماته ومستوياته. 7

مقومات الأمن القومي..... 7

مستويات الأمن القومي..... 9

ثانياً: التحديات التي تواجهة الأمن القومي الفلسطيني:..... 9

الفصل الثاني: دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي 12

أولاً: وظائف المؤسسات التعليمية الفلسطينية:.....12

أ- الدور التربوي للمؤسسات التعليمية في تعزيز قيم الأمن القومي 12

ب- دور المؤسسات التعليمة في بناء الأمن الفكري..... 13

ت- دور المؤسسات التعليمة في مواجهة الجريمة..... 14

ث- دور التعليم الجامعي في الحفاظ على مقومات الأمن القومي..... 15

ثانياً: التصور الإستراتيجي المقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي في فلسطين: 17

مرتكزات التصور الإستراتيجي المقترح..... 17

فلسفة التصور المقترح..... 17

ضمانات تطبيق التصور الإسترتيجي المقترح..... 18

متطلبات تحقيق التصور الإسترتيجي المقترح..... 18

محاور التصور المقترح..... 20

الصعوبات التي تواجه التصور المقترح..... 22

الفصل الثالث: الخاتمة:.....23

استنتاجات الدراسة:.....23

قائمة المصادر والمراجع 24

مقدمـــة

تلعب المؤسسات التعليمية الفلسطينية دوراً محورياً في تحصين البيئة الأمنية للمجتمع الفلسطيني. حيث يعتبر موضوع الأمن القومي من أهم المسائل التي تولي لها الدول اهتماماً كبيراً، وفرضت الأمن نفسها على الانسان منذ وجوده، ومع تقدم الزمن أصبح مفهوم الأمن يتجاوز قضية الأمن الدفاعي والعسكري ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فأصبحت دول العالم تولي اهتماماً أكبر لدور التعليم في الحفاظ على الأمن القومي ومواجهة التحديات التي تواجهه، مع عدم القدرة على فصل التعليم عن الأمن القومي، باعتبار المؤسسات التعليمية خط الدفاع الأول عن الأمن القومي بما يحفظ المكونات الرئيسية له كالأمن العسكري والسياسي والاقتصادي وأمن الطاقة والموارد الطبيعية بما يحفظ سيادة الدولة واستقلالها، ومما لاشك فيه أن للتعليم دور في تحقيق الاستقرار والأمن اللازم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للحاق بالمجتمعات المتقدمة في الوقت الحالي.

ويتعاظم دور التربية ويحتل مدخلاً أساسيا يعول عليه كثيراً في تحقيق التنمية القومية الشاملة للدولة، مما يجعل من تطوير أساليبه خياراً استراتيجيا لا بديل عنه للحفاظ على مقومات الأمن القومي الفلسطيني، فبعضها داخلي يتمثل في التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية مثل الاختراق الفكري والثقافي الذي يمثله مجتمع ما بعد العولمة، والتغير في منظومة القيم، وارتفاع معدل التضخم، وفقد الثقة في النخب السياسية، وتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب، والبعض الآخر خارجي يتمثل في التهديدات والتحديات الإقليمية، وأهمها الاحتلال الإسرائيلي (الجرابعة، 2012).

ولعله من المفيد أن نؤكد بأنه وفي ظل العولمة وتحدياتها فأن الصعوبات المفروضة للحفاظ على الامن القومي أصبحت في قمة التعقيد وكما قال بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الامريكي في كتابه الشهير "الاختيار" (The Choice) أبلغ تعبير عن مدى انعكاس العولمة على الأمن القومي للدولة " ففي عصر العولمة سيكون انعدام الأمن الحقيقة الثابتة، والسعي إلى حماية الأمن القومي الشغل الشاغل" (بريجنسكي، 2004). وهنا فأن خطورة حماية الدولة الفلسطينية من التحديات والعقبات التي تهدد أمنها واستقراراها لا يمكن إلا بوجود نظام أمني شامل ابتداءً من منهاج وسياسة تربويۃ وتعليميۃ متميزة وذو كفاءة عالية قادرة على استيعاب وتجاوز هذه العقبات والتحديات، وهنا يبرز للجامعات والمؤسسات التعليمية الفلسطينية دور جوهري في تحقيق الاستقرار والمحافظة على أمن الوطن واستقراره وسيادته وذلك بتأهيل وإعداد رأس المال البشري الذي أصبح عاملاً أساسياً في التنمية الشاملة من جهة، وتحقيق الأمن القومي من جهة أخرى في ظل تغير مفهوم الأمن القومي ليتجاوز الأمن العسكري والدفاعي واتساعه ليشمل الأمن التنموي الشامل بكافة مجالاته، وفي هذا السياق يقول وزير الدفاع الامريكي روبرت مكنمارا عن مفهوم الأمن الشامل في كتابه "

جوهر الأمن" (The Essence Of Security) " إن أمن هذه الجمهورية لا يكمن فقط أو بصورة أولية بالقوة العسكرية، ولكنه يكمن وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي وفي الدول النامية في العالم أجمع" (مكنمارا، 1979) .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تواجه فلسطين وضعاً مختلفاً عن دول العالم العربي والغربي منذ عام 1948م ولغاية الآن لتعرضها إلى الكثير من التغيرات السياسية التي انعكست داخلياً وخارجياً وأثرت على استقرار الوضع الأمني، مما ساهم في ظهور العديد من المخاطر والتحديات التي تهدد الأمن القومي، بعضها داخلي يتمثل في التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كالانقسام السياسي وما رافقه من الفلتان الأمني والتسلح والعنف الداخلي وانعدام ثقافة الحوار والتسامح وهذا كله في ظل ظروف اقتصادية صعبة، الأمر الذي انعكس على السلم الأهلي، والبعض الآخر خارجي يتمثل في الاحتلال الاسرائيلي وما يرتكبه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني، وتحديات عالمية متمثلة بالنظام العالمي الجديد والعولمة وثورة المعلومات والاتصالات والتكتلات الاقتصادية.

وفي ظل هذا الوضع لا يمكن إقامة دولة فلسطينية وحمايتها من التحديات والعقبات التي تهدد أمنها واستقراراها إلا بوجود نظام تربوي وتعليمي متميز وذو كفاءة عالية قادرة على استيعاب وتجاوز هذه العقبات والتحديات، فللجامعات والمؤسسات التعليمية الفلسطينية دور جوهري في تحقيق الاستقرار والمحافظة على أمن الوطن واستقراره وسيادته وذلك بإعداد رأس المال البشري الذي أصبح عاملاً أساسياً في التنمية الشاملة من جهة، وتحقيق الأمن القومي من جهة أخرى في ظل تغير مفهوم الأمن القومي ليتجاوز الأمن العسكري والدفاعي واتساعه ليشمل الأمن التنموي بكافة مجالاته.

وفي ضوء ما سبق، تنحصر مشكلة الدراسة في كيفية معرفة تفعيل دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في المحافظة على الأمن القومي، وتحديداً جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الاتي:

ما دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في المحافظة على الأمن القومي الفلسطيني؟

وقد انبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الاتية:

1- هل هناك تحديات تواجه الأمن القومي الفلسطيني؟
2- هل هناك دور للمؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على مقومات الأمن القومي الفلسطيني؟
3- هل هناك تصور استراتيجي مقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي في فلسطين؟

الفرضيات:

- هناك تحديات تواجه الأمن القومي الفلسطيني.
- هناك دور للمؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على مقومات الأمن القومي الفلسطيني.
- هناك تصور استراتيجي مقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي في فلسطين.

منهجية الدراسـة:

أستخدم الباحث المنهج الوصفي أسلوب تحليل المضمون حيث تم وصف العلاقة بين المؤسسات التعليمية الفلسطينية والأمن القومي الفلسطيني والعلاقة بينهما وصفاً دقيقاً وتحديد خصائص الأمن القومي ونوعية العلاقة بين متغيراته وأسبابه واتجاهاته من خلال جمع المعلومات عن هذه العلاقة والرجوع إلى الدراسات السابقة المنشورة حولها، كما تم تفسير الوضع القائم وتحديد العلاقة بين المؤسسات التعليمية الفلسطينية والأمن القومي الفلسطيني ، أما الجانب التحليلي فقام على تحليل الدراسات والواقع ، حيث أظهر العلاقات والآثار المختلفة من خلال الملاحظة والتدقيق.

أهميّة الدراسـة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

1- تسليط الضوء على أهم التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني.
2- تعتبر الدراسة من الدراسات التقويمية التي تحدد إلى أي مدى تشارك المؤسسات التعليمية الفلسطينية في المحافظة على الأمن القومي.
3- تفيد الدراسة وزارة التعليم العالي الفلسطيني والمؤسسات ذات العلاقة من أنجاز الإجراءات اللازمة لتفعيل دور المؤسسات التعليمية في الحفاظ على الأمن القومي في فلسطين.
4- توجيه نظر القيادات السياسية وصانعي القرار إلى الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات التعليمية للحفاظ على الأمن القومي والعمل على تدعيمه.

أهداف الدراسـة:

تهدف الدراسة إلى:

1. معرفة التحديات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني.
2. معرفة دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني.

3. وضع تصور استراتيجي لتفعيل المؤسسات التعليمية الفلسطينية للحفاظ على الأمن القومي.

الأدوات المستخدمة:

استعان الباحث بدراسة الأدبيات والدراسات والبحوث السابقة، التي بحثت في دور المؤسسات التعليمية في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني من خلال تنشئة أجيال واعية ومنتمية وطنياً وتدرك حجم التحديات والمخاطر المفروضة على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، كما تم البحث في المؤتمرات والندوات التعليمية والأمنية والسياسية والاجتماعية وما صدر عنها من منشورات ونتائج، كذلك تم الرجوع إلى الشبكة العنكبوتية من أجل تحصيل المزيد من المعلومات.

حدود الدراسة:

1. الإطار الزمني:

اجريت هذه الدراسة في فترة انعقاد دورة كبار الضباط الثانية والعشرون في هيئة التدريب العسكري لقوى الامن أريحا، ما بين 8-9 إلى 4-12-2024م.

2. الإطار الموضوعي:

تنحصر هذه الدراسة في البحث عن الإستراتيجية الفلسطينية في تفعيل دور المؤسسات التعليمة في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني، ومعرفة مكامن القوة والضعف والتحديات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني.

مصطلحات الدراسة

الأمن: يعرف لغةً بأنه ضد الخوف، وهو عدم توقع مكروه في الوقت الحالي أو المستقبل، ويعتبر الأمن من أهم مقومات الحياة للفرد والمجتمع والدولة، فيأمن الأفراد على حياتهم وأموالهم وممتلكاتهم وأعراضهم (موسوعة المفاهيم الاسلامية العامة).

الأمن القومي: يعرف الأمن القومي بصورة عامة بأنه " قدرة النظام الاجتماعي على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى الحفاظ على تماسك كيانه، وهويته، وتأمين موارده، وحرية عقيدته، وتحقيق سيادته" (حاج، 2016: 24).

كما يعرف بأنه " قدرة الدولة على التغلب على التحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً ويشمل قدرة الدولة على إشباع حاجات المواطنين الأساسية من الوظائف، وخدمات صحية ومعيشية تحقق إنسانية المواطن وتفي بآمال المواطنين في اقتصاد يحقق التنمية المستدامة " (Audu,2014,p35) .

وتعرف الموسوعة السياسية الأمن القومي بشكل عام بأنه " تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة قوى أجنبية نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلي" (الكيالي، 1997 :331).

والأمن القومي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد كافة الأخطار التي تهددها سواء أكانت هذه الاخطار من الداخل أم من الخارج، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع (الفاخوري، 2003).

الأمن القومي الفلسطيني: هو قدرة الدولة الفلسطينية على الدفاع عن أمنها وحقوقها والحفاظ على استقلال سيادتها على أرضها وتنمية قدراتها وإمكانياتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية و الثقافية أستناداً إلى قدرتها الدبلوماسية والعسكرية، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ووضع الاحتلال الإسرائيلي التي تؤثر على أمنها، فالأمن القومي الفلسطيني يراد به الحفاظ على الإنسان الفلسطيني ، وتنميته وتطويره وبلورة هويته وتمكينه من الصمود على أرضه من أجل استكمال أهدافه في الحرية والاستقلال (صالح، 2021).

المؤسسات التعليمية:

هي عبارة عن مكان يتم فيه التقاء فئات مجتمعيّة مختلفة الأعمار، ويتم فيها تعليمهم وتزويدهم بالكثير من المعلومات المختلفة حسب نوع هذه المؤسسة التعليميّة مثل: رياض الأطفال، والمدارس والمعاهد والكليات، والجامعات (المرجع الالكتروني للمعلوماتية، 2022).

العولمة:

لفظه هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية وبعضهم يترجمها بالكوكبة، إلاّ أنّه في الآونة الأخيرة أشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل الساسة والاقتصاد والإعلام. وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله (كالسيد، 1995).

الفصل الأول

الأمن القومي الفلسطيني والتحديات التي تواجه

أولاً: خصائص الأمن القومي الفلسطيني ومقوماته ومستوياته.

يتسم الأمن القومي الفلسطيني بعدة خصائص وسمات تجعله السبيل المثل إلى تأمين كيان الدولة على سيادتها وسلامة أراضيها واستقرارها وبقائها (خليل، 2000)، ويمكن إجمال تلك الخصائص فيما يلي:

1. الأمن القومي الفلسطيني هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية، حيث تتمثل العوامل الداخلية في حماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة من الخارج وبشرط أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الحقيقة للشعب، وأن تسمح المؤسسات السياسية بتوفير قنوات المشاركة، أما العوامل الإقليمية تتمثل في علاقة الدولة مع دول الجوار، بينما العوامل الدولية تتمثل في علاقة الدولة بمحيطها الدولي وطبيعة تحالفاتها الدولية وطبيعة علاقاتها بالقوى العظمى.
2. الأمن القومي الفلسطيني مفهوم استراتيجي تكون من جانبين أحدهم موضوع يمكن تحديد مكوناته وعناصره التعبير عنه كمياً مثل حجم التسليح والقوة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، والأخر نفسي كالولاء والانتماء والإيمان بالأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.
3. الأمن القومي الفلسطيني مفهوم نسبي وليس مطلق، فالأمن المطلق يراد به عدم وجود تهديد للدولة وسيطرتها على مقدرات الآخرين.
4. الأمن القومي الفلسطيني مفهوم مجتمعي شامل، يدخل في تكوينه عوامل داخلية وخارجية ويرتبط بقدرة الشعب الفلسطيني على تحقيق التنمية الشاملة.
5. الأمن القومي الفلسطيني ذو صبغة دفاعية وبناءة، فهدفه الأساسي تأمين كيان الدولة الفلسطينية من الأخطار التي تهددها سواء كانت من جهة الداخل أمن جهة الخارج، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف الاقتصادية، والاجتماعية المناسبة لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام للشعب (خليل، 2000).

مقومات الأمن القومي:

إن الأمن القومي كمفهوم مجتمعي له عدة مقومات والتي تمثل مقتضيات الحماية الذاتية له، وإذا ما كان هناك نقص في هذه المقومات يضعف قوة المجتمع ويهدد أمنه القومي، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

أ. المقومات الاستراتيجية

تتمثل في الموقع الجغرافي للدولة وأهميته، ومساحة الدولة وعدد سكانها ومواردها الطبيعية وقربها أو بعدها عن منافذ الملاحة العالمية، ومدى صلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية، وكذلك نوعية الصناعات الموجودة ومدى تركيزها أو انتشارها، ووسائل الاتصال بين المناطق المختلفة للدولة، ودائما ما تسعى الدول الكبرى للسيطرة على الدول ذات المميزات الجغرافية، سواء ذات الموقع الاستراتيجي أم الغنية بالثروات الطبيعية، كالنفط والمعادن والغاز؛ لذا فأن دراسة الموقع الجغرافي ومعرفة مزاياه وعيوبه يفيد في تحديد الجوانب التي يمكن أن تؤدي إلى التصادم مع الدول الأخرى، ليتم الاستعداد لها مسبقا حتى لا يتعرض الأمن القومي للخطر (محمد، 2023).

ب. المقومات السياسية

ويتمثل في الحفاظ على كيان الدولة ووحدتها، وذلك من خلال تنظيم وإدارة مؤسسات الدولة ومواردها المختلفة، ويشمل هذا المقوم جانبين أساسين هما (ناكرة، 2011).

- ✓ الجانب الداخلي: ويتمثل في النظام السياسي ومدى قدرته على حل المشكلات الداخلية للدولة، وحسن استغلال الطاقات والموارد الاقتصادية والبشرية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.
- ✓ الجانب الخارجي: وتمثل في :سياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها تجاه الدولة، وكذلك درجة تأثير الدولة في المجتمع الدولي، وقدرتها على تحقيق مصالحها، والحفاظ على سيادتها وأمنها القومي دون خضوعها لأي ضغوط خارجية.

ج. المقومات الاقتصادية

تمثل المقومات الاقتصادية عنصراً أساسيا في معادلة الأمن القومي لأي دولة، فلا يمكن أن يتحقق الأمن القومي إلا في ظل اقتصاد قوى يترتب عليه استقرار داخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي بعيدا عن التبعية، وتتمثل المقومات الاقتصادية للدولة في نشاطها الاقتصادي، وحجم القوى البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على العمل، وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي، هي (سالم، 2003).

- ✓ الموارد الغذائية: فلا توجد دولة في العالم تحقق اكتفاءً ذاتيا من الموارد الغذائية، وبالتالي لا يوجد أمن غذائي كامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية غير المتوفرة لديها، وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.

- ✓ الموارد المعدنية: أيضا لا توجد دولة تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد الطبيعية، وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الاستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصا في فترات الحرب.
- ✓ الموارد الصناعية :يعتبر النمو الصناعي للدولة عاملاً مؤثراً في قوتها، ولا يمكن لأية سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال ما لم تساندها القدرة على تصنيع آلات الحرب.

د. المقومات الاجتماعية والثقافية

يتمثل المقوم الاجتماعي في الحد من الجريمة والانحراف، وإشباع حاجات الأفراد المادية والروحية، ويعد ذلك شرطا ضروريا لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى، فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي في حياته وحياة أسرته، سيكون رأيه وموقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن القومي بأبعاده المختلفة؛ حيث تنمو لديه مفاهيم الانتماء والولاء وتحمل المسؤولية التي تعد من أهم مكونات الأمن القومي في المجتمع (القش، 2003: 90)

مستويات الأمن القومي

يأخذ الأمن القومي ثلاث مستويات وهي كالتالي (زهران، 1999):

المستوى الداخلي: يتعلق بحماية المجتمع الفلسطيني من التهديدات الداخلية وخاصة تلك المدفوعة أو المدعومة من الخارج، وهو ما يتطلب أن يعبر النظام السياسي الفلسطيني عن قيم الشعب الجماعية، وإن تكون السياسة محققه لقدر مناسب من العدالة والاجتماعية.

المستوى الإقليمي: يتمثل في وجود علاقات استراتيجية مع دول الجوار، وبناء تحالفات مشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

المستوى العالمي: يتمثل في تكوين شبكة علاقات دولية في المحيط الدولي والتحالف مع الدول الكبرى وعلى هذا المستوى تتأثر قدرة الدولة في تحقيق أمنها القومي بخصائص النظام العالمي الجديد.

ثانياً: التحديات التي تواجهه الأمن القومي الفلسطيني:

يمثل الأمن القومي أهمية كبيرة لكافة الدول بما فيها دولة فلسطين، حيث تتعرض لتهديدات داخلية وخارجية عديدة تختلف في شكلها وحدتها من دولة إلى أخرى وفقًا لظروفها وطبيعتها، ويراد بالتحديات التي تواجه الأمن القومي كل العوامل التي تؤدي إلى عديد القيم الداخلية للدولة الفلسطينية وفقدان ثقة الجماهير في النظام السياسي للدولة الفلسطينية سواء أكان بفعل قوى داخلية أو خارجية، وسواء تم هذا التهديد بطريق مباشر أم بطريق غير مباشر (سالم، 2003).

ويواجه المجتمع الفلسطيني عدة تحديات من الداخل ومن الخارج والتي تهدد أمنه القومي واستقراره ومستقبل أفراده، والتي تتطلب قدرًا كبيرًا من التحديد والتصنيف وذلك استعداداً لوضع الخطط الإستراتيجية لمواجهتها والتغلب عليها، ويمكن تناول تلك التحديات كما يلي:

يواجه الأمن القومي الفلسطيني مجموعة من التحديات الداخلية التي تؤثر على الأمن القومي واستقراره، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

أ. التحديات الاقتصادية

يواجه المجتمع الفلسطيني في الوقت الحاضر العديد من التحديات الاقتصادية والتي جاءت نتيجة لتطبيق سياسات متباينة ومختلفة في الفترة الأخيرة، وقد أعقب تلك التحديات ظهور العديد من المشكلات والتحديات الاقتصادية، وهي (سالم، 2003):

- ✓ **الحصار الإسرائيلي الاقتصادي:** عملت حكومات إسرائيل اليمنية على استراتيجية واضحة من اجل إبقاء السلطة الوطنية الفلسطينية في حالة من الضعف تسبق الانهيار من خلال مصادرة أموال المقاصة والتضييق على السلطة الوطنية الفلسطينية ومصادرة أموالها تحت حجج وذرائع لا تنتهي.
- ✓ **ضعف إنتاج العديد من القطاعات الاقتصادية:** كالزراعة والصناعة والسياحة، وضعف قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية للمجتمع، مما أدى إلى تزايد حجم الواردات وزيادة العجز التجاري وارتفاع الدين الداخلي.
- ✓ **ارتفاع معدل التضخم:** وذلك نتيجة لانخفاض الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وزيادة الواردات الفلسطينية والتي بلغت أضعاف الصادرات.
- ✓ **استمرار عجز الميزان التجاري:** بسبب الاعتماد على استيراد السلع الأساسية والضرورية، وعدم الاهتمام بالصناعة المحلية.
- ✓ **تناقص الاحتياطي النقدي الأجنبي:** ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض التدفقات من النقد الأجنبي من مصادره المعتادة كالسياحة والاستثمار وتحويلات الفلسطينيين من الخارج، بالإضافة إلى قيام الدولة بسداد مستحقاتها الخارجية مثل الطاقة وغيرها.

ويتضح مما سبق أن التحديات الاقتصادية تعد من المهددات الرئيسية للأمن القومي الفلسطيني في الوقت الحالي، مما يتطلب ضرورة مواجهتها.

ب. التحديات السياسية

إضعاف النخب السياسية وزعزعة الثقة فيها: تمثل ذلك في محاصرة الاحتلال لهذه النخب واستهدافها بشكل مباشر والعمل المنظم على تشويه صورتها واختلاق الروايات الكاذبة إلى جانب العمل الحثيث والمنظم لإفشال المشروع السياسي الفلسطيني القائم على التفاوض والسلام للوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، العمل المتواصل والممنهج من قبل الاحتلال وحلفائه على إظهار القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني بأنها ضعيفة وعاجزة عن رفع الظلم والقهر عن شعبها بالمقارنة بما توفره قيادات دولة الاحتلال اليمنية والمتطرفة لشعبها، ادى ذلك إلى انخفاض الثقة و تقلص دور النخب والأحزاب السياسية الفلسطينية بمختلف مشاريعها السياسية والفكرية وفشلها في الحفاظ ثقة شرائح الشباب في المجتمع الفلسطيني وتبني مواقف اكثر تشدداً تجنح لاستخدام الفوضى والعنف مستفيدين من التسهيلات الإسرائيلية لأن هذا يخدم رواية الاحتلال وفي نفس الوقت التقت مصالح اليمين الإسرائيلي مع اليمين الفلسطيني الذي يسعى أيضاً لإفشال مشروع الدولة الفلسطينية لأن قيام هذه الدولة يتناقض مع أيدولوجياته الدينية.

تتمثل اهم التحديات السياسية التي تواجهه المجتمع الفلسطيني في (عبد السلام، 2018):

ضعف المشاركة السياسية للمواطنين: وتمثل ذلك في عزوف الكثير من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات نتيجة لفقدان الأمل بالمشاريع السياسية المطروحة وخصوصاً عملية التسوية السلمية نتيجة تعنت الاحتلال وتعمده قتل حل الدولتين وزيادة الاستيطان ومصادرة الأراضي وإفراغ مضمون حل الدولتين.

ضعف الإرادة السياسية عند القيادة التنفيذية: يمثل ذلك في تردد القيادات التنفيذية وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات السياسية.

غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية: ويتمثل ذلك في عدم قدرتها على القيام بدورها في التثقيف السياسي.

ج. **التحدي الإسرائيلي**

إن خطر الاحتلال الإسرائيلي لا يتمثل في القيام باحتلال الأراضي الفلسطينية فحسب، بل يتمثل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية، التي تهدد كافة الدول، فالمخطط الإسرائيلي لا يتوقف عند حدود اقليم من الأراضي الفلسطينية بل يتجاوز ذلك ليشمل رقعة أكثر أتساعًا، وتسعى إسرائيل من أمد بعيد إلى إقامة علاقات مع بعض الدول مثل أثيوبيا لتنفيذ مشروعات مشتركة مثل سد النهضة على النيل الأزرق، ونقل المياه مقابل المساعدات العسكرية إلى تلك الحكومات، إن الاحتلال الإسرائيلي يسعي إلى التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يعد أهمية استراتيجية كبرى، بالإضافة إلى التغيير الإيديولوجي الفكري في الشعب الفلسطيني (الجرابعة، 2012).

وبناء على ما سبق، فإن الأمن القومي الفلسطيني يواجه تحديات أمنية واقتصادية وسياسية داخلية وخارجية صنعها الاحتلال الاسرائيلي بهدف عدم اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على أرضه وزعزعة ثقة المواطن بحكومته وبعدم قدرتها على حفظ أمنها القومي.

الفصل الثاني

دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي

أولاً: وظائف المؤسسات التعليمية الفلسطينية:

يعد الاهتمام بالأمن القومي توجها للتربية الهدف منه تنمية وعي الشعب بالقضايا المرتبطة بالأمن خاصة في ظل زيادة المخاطر الأمنية المحيطة، حيث أن التصدي لتلك المخاطر يتوجب تنمية الوعي الذي يؤدي إلى تكوين اتجاه إيجابي يترجم إلى سلوك يكتسب من خلال القدرة على التعامل مع هذه المخاطر أيا كأن نوعها.

1. الدور التربوي للمؤسسات التعليمية في تعزيز قيم الأمن القومي

أن الذي يخلق الأمم والحضارات هو القيم التي يؤمن بها أبنائها وشواهد التاريخ العديدة أمثلة صارخة على القول، فهي تبين أن الأمم التي استطاعت أن تنهض نهوض سريع أو تخلق حضار جديدة هي التي عرفت أن تجمع بين المهاد العلمي التقني من جهة، والقيم الفكرية والقومية والإنسانية من جهة ثانية، فالقيم والأخلاقيات الحميدة هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحضارات وبالتالي فهي تعد مؤشرات للحضارة، فالمجتمع الذي يحمل أفراده قيم وأخلاقيات مجتمع (حسن، 2008 :33).

فعملية البناء القيمي ليست مسؤولية مؤسسة اجتماعية بعينها أو منهج دراسي بعينه ولكنها مسؤولية كل من له علاقة بعملية التربية سواء في إطار الأسرة أو المدرسة أو أي مؤسسة في أي مجال وعلى أي مستوى . فالتربية تسعى إلى تحقيق العمل النافع اجتماعيا والتعامل بين أفراد المجتمع من أجل الصالح العام.

نظرا لما نشاهده في ظل الظروف والمتغيرات التكنولوجية وما يحدثهُ التطور السريع من ضياع الكثير من القيم الاجتماعية وسط زحام هذا العصر، كان من نتيجة ذلك إدخال مفاهيم جديدة لا تتناسب مع واقعنا ومجتمعنا واختفاء الكثير من قيمنا المستمدة من ديننا ومن تراثنا الثقافي وتلاشيها نسبيا، لذلك فإن المجتمعات في حاجة إلى تدعيم بعض القيم الاجتماعية التي كانت قد تلاشت ومحاولة إحيائها من خلال المؤسسات الاجتماعية المحيطة به (علي، 1995).

2. دور المؤسسات التعليمة في بناء الأمن الفكري

تعد المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع عن قصد، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تنشئة الأجيال الجديدة، بالشكل الذي يجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع الذي يعيشون فيه، فالمدرسة وفقاً لهذا الاعتبار تعد تنظيماً له كيانه الاجتماعي، ومؤسسة اجتماعية تتضمن حقوقاً وواجبات داخل الإطار الاجتماعي العام، وتتحدد علاقاتها الاجتماعية بغيرها من المؤسسات الاجتماعية وفقاً لهذه الحقوق والواجبات.

ومن ثم تعد المدرسة ضرورة اجتماعية، لجأت إليها المجتمعات لإشباع حاجات نفسية وتربوية، عجزت عن أن تؤديها بيئة الأسرة، بعد تعقد الحياة، فأصبحت المدرسة مؤسسة تربوية يتلقى فيها التلاميذ العلم والمعرفة ويتعودوا فيها الاعتماد على النفس، وتحمل المسؤولية، والتفاني، واحترام القانون، والتمسك بالحقوق وأداء الواجبات، والعمل بروح التعاون والتخلي عن الأنانية، وضبط الانفعالات، والولاء للمجتمع الذي يعيشون فيه (السيد، 1996).

وتنظر المجتمعات الحديثة إلى أن المدرسة ليست مجرد مؤسسة للتعليم فقط، بل تعد مؤسسة تعليمية ذات وظيفة اجتماعية مسايرة لتطورات الحياة الاجتماعية. كما أنها أصبحت توصف بالمجتمع الصغير الذي يدرب طلابه على العمل ، وتحمل المسؤولية ، بل أصبح البعض يصف المدرسة بأنها المؤسسة التنظيمية التي تقوم على خدمة المجتمع، وذلك بالتركيز على أسلوب مهم من أساليب نشر الوعي الأمني ومحاربة الغلو والتطرف (الحلواني، 2007)، فمن أهم الأسباب الفكرية التي أدت إلى الغلو والتطرف، ضآلة الاهتمام بالتفكير الناقد والحوار البناء من قبل المؤسسات التربوية، وهناك عدد من الأساليب التي يمكن من خلالها تعويد الطالب على التعايش السلمي وقبول ثقافة التسامح والبعد عن الغلو (الحلواني، 2007):

- وضع الطالب في مواقف تفاعلية حقيقية يدرك من خلالها أهمية الانتماء للوطن.
- ربط الطالب بفكرة أن المجتمعات الإنسانية كلها جاءت من نسل واحد، وهو آدم عليه السلام. وأن الإسلام دعا إلى تكريم الإنسان مهما كان جنسه أو عرقه أو لونه أو دينه. قال تعالى " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً " (سورة الإسراء، الآية 69).
- وتأسيساً على ذلك يرى الباحث بأننا نعيش في عالم تحكمه مجموعة من المثل والقيم والأهداف والمبادئ الدولية المشتركة.

وتتحمل المدرسة مسؤولية جسيمة في تحصين الطلاب ووقايتهم من أي انحراف فكري باتجاه الغلو والتطرف، من خلال الحوار مع الطلاب، وفتح المجال أمامهم للتعبير عن آرائهم بكافة الوسائل وفي مختلف الأنشطة التعليمية، وترسيخ ثقافة التسامح لديهم.

3. دور المؤسسات التعليمة في مواجهة الجريمة

تعد الجريمة كما بين ذلك" **خليل وديع شكور**" "الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده، وهي من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم عصورها، وعانت منها الإنسانية على مر الأجيال، وهي ليست فعلا مطلقا بل فعلا نسبيا تحدده عوامل كثيرة كالزمان والمكان والثقافة (شكور، 1997).

تعتبر المؤسسة التعليمية حلقة من الحلقات المكملة للتنشئة الاجتماعية لأنها مؤسسة اجتماعية تربوية وتعليمية، أعدها المجتمع لتزويد النشء بالمعارف والحقائق العلمية، والأسس التربوية السليمة والسلوك الاجتماعي المقبول والمهارات المهنية التي تسمح له بالتوافق مع بيئته، وبهذا تكون شاركت الأسرة في بعض وظائفها (الساعاتي، 1996) والمدرسة هي مصدر للحقائق العلمية في شتى مجالات المعرفة وتنمية القدرات العقلية والأدائية، وهي أيضا مركز إشعاع ثقافي وتربوي يهدف إلى تهذيب السلوك الإنساني وتوجيهه، ليكون أكثرا انسجاما مع مواقف الحياة المختلفة، والتحفيز على التحصيل المعرفي، الشيء الذي يمكن الطفل والمراهق من الإدراك الجيد، والاستغلال الحسن للموارد الطبيعية، وفي هذا ضمان لمستوى معيشة أفضل وتوفير فرص ملائمة لتكيفه النفسي والاجتماعي كما أن تأثير الأصدقاء والمجتمع المدرسي ككل يصبح ذو فعالية أشد وأقوى من فعالية الأبوين وتوجيهاتهما في كثير من الأحيان، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على دور هذه المؤسسات التعليمية في صياغة المفاهيم والمهارات السليمة لدى الطلبة، بحيث يتسلحون بدرع حصين من الأخطار الفظيعة المحدقة بهم دون أن يشعرون، خاصة تلك الأخطار التي حملتها وسائل التكنولوجيا والاتصال المختلفة وسهلت انتشارها والتعامل معها عبر شبكة الإنترنت، ومن هنا كان على هذه المؤسسات ضرورة تحمل عبء كبير يتمثل في حماية أبنائنا وتحصينهم ضد مخاطر الإنترنت العديدة، وتوعيتهم إلى طبيعة هذه المخاطر وما يترتب عليها من نتائج (ايديو، 2020)، ولو أردنا استعراض أهم الأدوار المناطة بالمؤسسات التعليمية فيما يتعلق بمجال مكافحة الجرائم ، وخصوصًا جرائم الإنترنت فلا بد من الإشارة إلى الأمور التالية (وضاح محمود الحمود، 2005):

- ✓ على المؤسسات التعليمية أن تغرس مفاهيم المتابعة والتوجيه والمراقبة في نفوس الآباء من جهة والمعلمين من جهة أخرى.
- ✓ على المؤسسات التعليمية أن تجتهد في غرس القيم الدينية في نفوس تلاميذها، فالوازع الديني خير رادع لهم عن ارتكاب أي قول أو فعل رذيل أو حتى مجرد التفكير به.
- ✓ على المؤسسات التعليمية أن تطور نفسها باستمرار وتحدث معلوماتها حول أجهزة الاتصال الحديثة، وذلك لمعرفة مكامن القوة والضعف فيها.

- ✓ على المؤسسات التعليمية وكذا الآباء بالمنازل، أخد كل الإجراءات الاحترازية التي من شأنها ان تشكل حاجزا منيعا للأبناء يقيهم من مغبة الوقوع في مخاطر المواقع المحرمة على الإنترنت.
- ✓ على المؤسسات التعليمية أن تفعل استخدام أساليب العلم والبحث الحديثة خاصة ما يتعلق باستخدام شبكة الإنترنت سواء أكان ذلك عن طريق المنازل أو المؤسسات التعليمية نفسها.

وفي ذات السياق ذكر"منصور بن عبد الرحمن بن عسكر" أنه أصبح من الضرورة بمكان تفعيل دور الأسرة من خلال التأكيد على دور المعلم والكتاب المدرسي والتعاون بين البيت والمدرسة في التأكيد على الأساليب الرشيدة في استخدام التقنية والذي يتمثل في الأمور التالية (بن عسكر، 2008):

- ✓ مساهمة المؤسسات التربوية في عملية التنشئة الاجتماعية.
- ✓ مواصلة المؤسسات التربوية في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية من أجل تكوين شخصية الطالب وضمان إلمامه بما حوله.
- ✓ تهيئ المدرسة كمجتمع مصغر الطالب للمجتمع الأكبر، وتعرفه بوظائفه الاجتماعية، فالتعليم وظيفة إنسانية قبل أن تكون معلوماتية.
- ✓ ربط الطلاب بالثقافة السائدة في المجتمع وتعريفهم بتراث أمتهم، مع بث روح التجديد والإبداع والتألق تجاوبا مع المستجدات والمتغيرات الحضارية فيما لا يخالف الأسس والثوابت الإسلامية.
- ✓ تدريب تعويد النشء على الانضباط وحسن التصرف والقدرة على تفهم الظروف المحيطة والتعامل المتزن في إطارها.
- ✓ ربط الأنشطة التربوية والتعليمية بالجهود المجتمعية لإيجاد نشئ متوازن وسوي، محاط بسياج من القيم الدينية والاخلاقية، ليتسق مع المحيط الذي يعيش فيه، ويجعل منه عنصرًا مشاركًا وعضوًا فعالاً.

4. دور التعليم الجامعي في الحفاظ على مقومات الأمن القومي

يمثل التعليم قاسماً مشتركًا في علاقة أنظمة المجتمع المختلفة ببعضها البعض والتي في أساسها تمثل الأبعاد المختلفة للأمن القومي، من خلال اعتماده على هذه الأنظمة كمورد لمدخلاته المختلفة، وإذا لم تملتك مدخلات النظام التعليمي قدرات استعدادات وقابلية تمكنها من الاستفادة من عملياته الداخلية في حالة جودتها، تفسد العلاقات والتأثيرات والفوائد المتبادلة بين هذه الأنظمة، ومن ثم يؤثر على منظومة المجتمع ككل. ونوضح دور التعليم الجامعي في مواجهة التحديات التي تواجه الامن القومي الفلسطيني بالآتي:

1. دور الجامعة في تلبية احتياجات سوق العامل

إن العالم قد أصبح قرية صغيرة وما ترتب على ذلك من وجود تنافس حقيقي بين الخرجين محليًا وعالميًا، فقد أصبح يستدل على تمييز الجامعة وقوتها تعليمًا، من قوة خريجيها وبالتالي قوة برامجها التعليمية ومدى

وملاءمتها لسوق العمل ومتطلبات العصر، فإن من أهم وظائف الجامعة والأقسام العلمية إعداد خطط وبرامج دراسية قوية لجميع التخصصات والعمل على تحديثها وتطويرها باستمرار لمواكبة متطلبات سوق العمل (عبد الستار، 2014: 214).

2. دور الجامعة في المشاركة السياسية

تعرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دورًا في الحياة السياسية والمجتمع، وتكون لدية الفرصة في أن يسهم في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع وتحديد أفضل السبل والوسائل لإنجازها، وذلك من خلال الأنشطة السياسية (أبو السعود، 2010).

والجدير ذكره بأن فلسطين تعطي أهمية كبيرة لمشاركة طلاب الجامعة والمدراس الثانوية في الأنشطة السياسية، ففي الضفة الغربية وقطاع غزة تعمل مجالس الطلبة في المدارس الثانوية والكليات والمعاهد والجامعات بشكل نشط من أجل تأطير الطلبة وتنمية مهاراتهم السياسية وصقل شخصياتهم الحزبية الوطنية وتعزيز حب الوطن والانتماء في شخصيات الطلبة الفلسطينيين وتحصينهم وطنياً ضد محاولات الاختراق التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي، وفي النظم الديمقراطية مثل أمريكا يمتد نشاط الأحزاب السياسية إلى داخل المدارس والجامعات، كما تنتشر التجمعات السياسية داخل الجامعات ، وتمارس هذ الجماعات تأثيرات مهمه في التربية السياسية لأعضائها، كما تقوم بمساعدة الطلاب على المشاركة السياسية كنشر القيم الديمقراطية (الخميسي، 2000).

3. دور الجامعة في مواجهة التغير القيمي

في سياق مواجهة أزمة القيم، حددت بعض الدراسات عدة إجراءات يمكن أن تقوم بها المؤسسات العلمية، ومن أبرزها ما يلي (مدكور، 2016):

- ✓ المحافظة على القيم التقليد داخل المجتمع والتمسك بالهوية العربية والإسلامية في وجه حملات التغريب والغزو الثقافي والفكري.
- ✓ إبراز أهمية الوحدة الوطنية لفلسطين مجتمعًا ودولة وذلك من خلال محتوى المقررات والمناهج الدراسية والأنشطة الصيفية واللاصفية المختلفة وتأكيد وسائل الإعلام على وحدة الأمة.
- ✓ كشف مصدر القيم والعادات الاجتماعية السلبية، والتوعية بمخاطرها من خلال الاهتمام بالجوانب الدينية والروحية في حياة المواطنين، وبيان أهمية القيم النابعة من الدين القويم والالتزام بها.
- ✓ العمل على تواصل الأجيال المتعاقبة وتبادل الخبرات بينها.
- ✓ دعم عناصر تماسك المجتمع الفلسطيني وعرضها على المثقفين والمتعلمين وتقويتها.
- ✓ نبذ فكرة الصراع الداخلي والإيمان بالحوار والتفاعل.

وبناء على سبق ذكره، فإن المؤسسات التعليمية الفلسطينية تمارس دوراً لا بأس فيه للمحافظة على الأمن القومي الفلسطيني ومقوماته وقيمه كما لها دور في مواجهة الجريمة والغزو الثقافي والقيمي.

ثانياً: التصور الإستراتيجي المقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي في فلسطين:

إن من منطلقات الهدف الرئيسي للدراسة هو التوصل إلى إستراتيجية مقترحة من منظور مستقبلي لتفعيل دور المؤسسات التعليمة في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني، وذلك في ضوء تحليل الأدبيات التي تناولناها في بيان مفهوم الأمن القومي والتحديات التي تواجهه الأمن القومي الفلسطيني، ويمكن القول ان الإستراتيجية المقترحة تتناول الآتي:

مرتكزات التصور الإستراتيجي المقترح

- ✓ إن المؤسسات التعليمية هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن القومي والحفاظ على الهوية الثقافية.
- ✓ أن تحقيق الأمن القومي الفلسطيني يعتمد أولاً على إعداد المواطن المفكر المبدع وإكسابه المهارات والقدرات التي تمكنه من مواجهة مختلف التحديات.
- ✓ إن تحقيق الأمن القومي الفلسطيني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث العلمي وتحقيق التنمية الشاملة.
- ✓ إن الشركة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع والتنسيق والتفاعل المتبادل بينهم أمراً حتمياً لتحقيق التنمية والحفاظ على الأمن القومي، فتحقيق الأمن القومي لا يقتصر على القوة العسكرية.
- ✓ إن تحقيق الأمن القومي يتعمد على إحداث التكامل والتفاعل والتنسيق بين كافة المؤسسات التعليمية والمؤسسات السياسية والأمنية.

فلسفة التصور المقترح

- ✓ مسألة تعزيز الأمن القومي في فلسطين ليست مسؤولية جهة بعينها، بل أصبحت ضمن مسؤولية جميع مؤسسات المجتمع (الأمن القومي قضية وطنية تهم كافة أفراد المجتمع ومسؤولية مشتركة يشارك فيها المجتمع بكافة مؤسساته وأفراده).
- ✓ تحقيق الأمن القومي يعتمد على إحداث التكامل والتفاعل والتنسيق بين كافة المؤسسات التربوية والمؤسسات السياسية والأمنية.
- ✓ أن الأمن القومي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الشاملة لتحقيق التقدم والرقى والازدهار للمجتمع وتحقيق نهضة الدولة الفلسطينية وقوتها (لا تنمية بدون أمن قومي).
- ✓ المؤسسات التعليمية بمثابة الركيزة الأساسية لتعزيز الأمن القومي.

ضمانات تطبيق التصور الإستراتيجي المقترح

- ✓ توافر الإرادة السياسية والأكاديمية لتبني مبادئ الحفاظ على مقومات الأمن القومي.
- ✓ الإصرار على تحسين أداء المؤسسات الاجتماعية، وربطها بمحيطها الاستراتيجي، وتحقيق التفاعل الكامل بينها وبين المجتمع وأفراده.
- ✓ إيمان المجتمع الفلسطيني بأن نجاح سيناريوهات الانطلاق نحو المستقبل يعتمد على المعرفة وسرعة الاستجابة للمتغيرات النوعية، ونجاح المؤسسات الاجتماعية في الحفاظ على الهوية الفلسطينية.
- ✓ توفير الإمكانيات المادية للاستمرارية.
- ✓ دعم الدولة والجهات المعنية.

متطلبات تحقيق التصور الإستراتيجي المقترح

1- وضع الرؤية والرسالة للمؤسسات التعليمة الفلسطينية

في ضوء تحليل الأدبيات التي تناولت التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني، والرصد الدقيق للدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المجتمعية في الحفاظ على مقومات الأمن القومي الفلسطيني، يقترح الباحث رؤية استراتيجية يمكن أن تتبناها الدولة وتدعيم بها مؤسسات الدولة بهدف الحفاظ على مقومات الأمن القومي.

الرؤية:

تسعى إلى بناء الإنسان والمجتمع من خلال مؤسسات الدولة لإعداد قوى بشرية قادرة على قيادة التغيير والحفاظ على مقومات الأمن القومي الفلسطيني.

الرسالة:

المساهمة في تشكيل المنظومة القيمية للمجتمع، وذلك للحفاظ على تماسكه واستقراره، وحمايته من كافة المهددات والتحديات التي تهدد حاضره ومستقبله.

2- وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الدولة والسعي لتحقيقها:

أهداف التصور المقترح

هو تفعيل أهمية التربية والدور التربوي لمؤسسات المجتمع لتعزيز الأمن القومي الفلسطيني وذلك من خلال إنشاء مركز تربوي يقود العملية التربوية للنهوض بالمستوى الفكري والتربوي للمجتمع وذلك بتجميع كل مؤسسات الدولة المعنية لتفعيل الدور على مستوى الدولة الفلسطينية، ويمكن البدء من المؤسسات التربوية التي تم إنشائها في المناطق المكتظة مثل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ويتم عمل مسابقات بين هذه المراكز

لتطبيق الأهداف الاستراتيجية ثم يتم التوسع بعد ذلك على مستوى أوسع يتم بأخذ قطاع من المؤسسات، وعلى أن تكون الأنشطة لرفع كفاءة الأداء للمؤسسات المجتمعية وإمدادهم بالفكر الاستراتيجي المنوط تنفيذها لتمكين قيامها بالدور التربوي للحفاظ على منظومة الأمن القومي .

وذلك من خلال مجموعة أنشطة منها:

- ✓ استحداث برامج دراسية تهتم بتوعية الأفراد والمجتمع بالمفهوم الوظيفي للأمن القومي والتحديات التي تواجه داخليا وخارجيًا ووضع خطة لوجود برامج تربوية في المقررات الدراسية.
- ✓ استخدام طرق غير تقليدية تحفز على الإبداع والتفكير خارج الصندوق، وإكساب الأفراد طرق استشراف المستقبل، والتفاعل مع المستجدات.
- ✓ اختيار محتوى تربوي ينمي الاتجاهات الإيجابية نحو مفهوم الأمن القومي ومتطلبات تحقيقه.
- ✓ تطبيق آليات وصيغ جديدة للتقويم تظهر المهارات وتربط بسوق العمل، وتعتمد على المشروعات، والتدريب الميداني
- ✓ ابتكار حزم تدريبية متميزة لإثراء الجوانب التدريسية والعلمية لأعضاء المؤسسات المجتمعية الفلسطينية.
- ✓ التأكيد على تبني أعضاء المؤسسات المجتمعية لثقافة الحوار والديمقراطية في تفاعلهم المباشر مع أفراد المجتمع.
- ✓ عقد شركات تعاون مع مؤسسات المجتمع لتبادل المعلومات، وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحًا.
- ✓ ربط الخرائط البحثية للجامعات بمشكلات المجتمع.
- ✓ تسويق للتصور المقترح وظهور نتائج والنجاح الذي حققته الاستراتيجية التربوية.
- ✓ تفعيل الاتفاقيات التربوية التي سوف يعقدها المركز التربوي مع جهات دولية، واقتراح آليات لتنفيذها.
- ✓ بناء القاعدة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.
- ✓ تكوين رأس المال الفكري.
- ✓ إكساب الطلاب مهارات التواصل والحوار والانفتاح على الثقافات العالمية، والاستفادة من ايجابياتها والبعد عن سلبيتها والمخاطر التي تنتج عنها وذلك في دعم وتطوير الهوية الثقافية.
- ✓ الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والنسق الثقافي.
- ✓ بناء قيم المجتمع وتحصين الأفراد من مظاهر الإخلال.
- ✓ ترسيخ مبادئ الحس الأمني، وتعزيز قيم الانتماء والولاء وحب الوطن توعية الأفراد بالتحديات الثقافية والدينية التي تفرزها ظاهرة الإرهاب، وكذلك محاولات فرض ملامح غير فلسطينية متأسلمة على الثقافة الفلسطينية.

- ✓ الحفاظ على الهوية الفلسطينية من مخاطر الغزو الثقافي الغربي والاسرائيلي ومحاولة أسرلة المجتمعات الفلسطينية، عن طريق التركيز على اللغة العربية، وتفنيد الظواهر الغير مقبولة اجتماعيًا.
- ✓ غرس قيم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والبعد عن التمييز.
- ✓ بناء الاتجاهات والمعايير داخل المناهج الدراسية والتي تعمل على تشكيل سلوكيات الطلاب بما يتلاءم مع متطلبات الأمن القومي الفلسطيني.
- ✓ العمل على التعاون مع المؤسسات الإعلامية الفلسطينية التقليدية والرقمية لنشر الوعي الفكري وأهمية الحفاظ على الهوية الوطنية والوعي للمخاطر التي تهدد الأمن القومي.

كل نشاط من تلك الأنشطة يحتاج إلى مجموعة من الأفراد والمقومات لإنجاحه والموارد البشرية والمادية المناسبة.

محاور التصور المقترح

يتكون التصور المقترح لدور المؤسسات التعليمية لتعزيز الأمن القومي الفلسطيني في ضوء بعض التغيرات المجتمعية المعاصرة من ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: التعليم

1- عقد المؤتمرات وندوات وورش عمل عن قضايا الأمن القومي الفلسطيني والتحديات والمهددات ذات الصلة بصفة دورية.
2- تخصيص يوم دراسي طلابي شهري بمثابة ملتقى علمي تربوي بالمؤسسات التعليمية بين الطلاب، يتضمن أنشطة وورش عمل حول الأمن القومي الفلسطيني.
3- إقامة دورات تثقيفية داخل مراكز الكليات للشباب الجامعي في مجال التربية والأمن القومي.
4- عمل مسابقات بين أبحاث أعضاء هيئات التدريس، حول تعزيز الأمن القومي الفلسطيني أو التغيرات المجتمعية المعاصرة وكيفية مواجهة انعكاساتها على الأمن القومي الفلسطيني.
5- عمل مقرر دراسي ثقافي باسم (التربية والأمن القومي) يدرس لطلاب الكليات وتضمين موضوعات عن الأمن القومي مع الإشارة للتهديدات والتحديات وسبل مواجهتها لزيادة وعى الطلاب بها.
6- تطوير المقررات الثقافية الدراسية الحالية وتقديمها بشكل ينمى القيم والاتجاهات والمهارات للطلاب في الانتماء الوطني، وبما يتفق مع مهارات القرن الواحد والعشرين.
7- تدريت الطلاب على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات لحسن استخدامها في تعزيز الأمن القومي.
8- إقامة الأنشطة الطلابية التي تساعد على اكتساب الطلاب مهارات (التفاوض والإقناع، وحل الصراعات والنزاعات بالطرق السليمة) لمواجهة التغيرات المجتمعية المختلفة.

المحور الثاني: البحث العلمي

تتمثل الآليات التي تقوم بها المؤسسات التعليمية لتنمية القدرات البحثية التعليمية لتفعيل دورها والارتقاء به في تعزيز الأمن القومي فيما يلي:

1- إجراء المؤسسات التعليمية بعض الأبحاث العلمية المتعلقة باستشراف تحديات الأمن القومي المستقبلية.
2- الاشتراك مع المؤسسات ذات الاهتمام بالأمن القومي في أبحاث مشتركة لتعزيز وتنمية مقومات الأمن القومي.
3- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني في صياغة خطط بحثية لخدمة قضايا الأمن القومي.
4- فتح قنوات للتواصل بين الباحثين والمؤسسات ذات الاهتمام بالأمن القومي.
5- عمل زيارات متبادلة مع جهات تطبيق الأبحاث العلمية بالمجتمع للتعرف على مشكلاتها بهدف إيجاد قنوات للتواصل الواقعي بينها وبين الباحثين بالمؤسسات التعليمية.
6- إجراء المؤسسات التعليمية أبحاث علمية مشاركة مع باحثي الجامعات الصديقة بهدف تفعيل الاتفاقيات البحثية التي تعقدها الجامعة مع جهات دولية، واقتراح آليات لتنفيذها، بما يعزز المستوى الإقليمي والدولي للأمن القومي.
7- إقامة مسابقات لأفضل الأبحاث العلمية المتعلقة بالأمن القومي.
8- تخصيص مكافئات تشجيعية وتسهيلات بالمجلات العلمية للتشجيع على نشر نتائج الأبحاث العلمية ذات العلاقة بقضايا الأمن القومي للإفادة منها.
9- عمل وحدات بالمؤسسات التعليمية لتسويق الأبحاث التربوية والتعليمية لأعضاء هيئات التدريس لتنمية الموارد الذاتية للمؤسسات وتوفير المخصصات المالية والتسهيلات الإدارية اللازمة لدعم الباحثين لإجراء البحوث المتعلقة بالأمن القومي.
10- تشكيل لجنة علمية تابعة للمؤسسات للتواصل مع صانعي القرار لتفعيل توصيات الأبحاث المجتمعية التي تنتجها المؤسسات.

المحور الثالث: خدمة المجتمع

تتمثل الآليات التي تقوم بها المؤسسات التعليمية لبناء القاعدة القيمية التربوية المجتمعية والثقافية لتفعيل دورها والارتقاء به في تعزيز الأمن القومي فيما يلي:

1- تشكيل لجنة مشتركة من هيئة تدريس المؤسسات التعليمية ومسئولين من المؤسسات ذات الاهتمام بالأمن القومي بهدف رفع مستوى التنسيق وزيادة تعاون تلك المؤسسات فيما يخص الأمن القومي.

2- عمل زيارات ميدانية للجان مشكلة من أعضاء هيئات التدريس إلى مؤسسات المجتمع لنشر مفهوم الأمن القومي والتعريف بمتطلباته في المجتمع المحلى وتحدياته القادمة.
3- عقد دورات تدريبية لتأهيل العاملين بمؤسسات التعليم للتعامل مع تحديات الأمن القومي وفق أسس علمية.
4- تقديم الكليات الخدمات الاستشارية للمؤسسات التعليمية والتربوية بالمجتمع المحلى.
5- إقامة برامج تعليمية موازية للمجتمع المحلى لتعزيز الأمن القومي للبلاد.
6- توعية المجتمع بالمشكلات الاجتماعية التي تهدد الأمن القومي الفلسطيني) الاحتلال، الفقر، نشر الشائعات) من خلال الندوات واللقاءات المجتمعية.
7- توعية المجتمع بالقضايا الفكرية المختلفة التي تؤثر على الأمن القومي الفلسطيني (التبادل الثقافي، الغزو الثقافي، القضايا المصيرية) من خلال الندوات واللقاءات المجتمعية.
8- إعداد وتقديم دورات بالوحدات ذات الطابع الخاص بالكليات حول مفهوم الأمن القومي ومتطلباته.
9- استثمار المؤسسات التعليمية للتقنيات العلمية المتاحة كموقع المؤسسات الالكتروني لنشر الوعي بتحديات الأمن القومي.
10- اقامة برامج تثقيفية لتوعية المجتمع المحلى بمفهوم المشاركة في العمل التطوعي والتكامل الاجتماعي وآثارهما في تعزيز الأمن القومي.

الصعوبات التي تواجه التصور المقترح

قد يواجه هذا التصور بعض الصعوبات التي قد تحول دون تطبيقه، ومن بين ذلك ما يلي:

1- نقص الكوادر البشرية القيادية والمدربة لتفعيل دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني، ويمكن توفير ذلك عن طريق عمل دورات لأعضاء هيئة التدريس الحاليين بتلك المؤسسات وتدريبها على التعامل مع الوسائل والأساليب الحديثة، والتعامل مع مستجدات التغيرات المجتمعية بطريقة تعليمية تعزز الأمن القومي الفلسطيني، وكذلك تنظيم زيارات ولقاءات بين مسئولي الجامعات والمؤسسات التعليمية ومؤسسات ذات العلاقة بالأمن القومي بهدف دعم الشراكة بينهم ودعم الجهود الساعية للتعريف بمفهوم الأمن القومي ومقوماته وتحدياته المختلفة المجالات.
2- قلة المخصصات المالية المتوفرة لدعم أنشطة وأبحاث لدعم تعزيز الأمن القومي الفلسطيني، ويمكن التغلب عليها بزيادة المخصصات المالية المخصصة للأنشطة والأبحاث المتعلقة بتعزيز الأمن القومي وتوفير التسهيلات اللازمة لها بتوفير جزء من ميزانية الأنشطة الطلابية عامة لدعم مجال الأمن القومي وأنشطته، ويمكن ذلك عبر فتح حساب بنكي لتلقى تبرعات المشاركة المجتمعية في ذلك المجال

وتشجيع رجال الاعمال والمؤسسات الاقتصادية للمساهمة في ذلك الحساب مقابل السماح لهم بوضع اعلانات ودعاية بأماكن معينة بتلك المؤسسات.

3- عدم تعاون بعض المؤسسات ذات الصلة بالأمن القومي ونظرتها الضيقة لمفهوم الأمن القومي مع المؤسسات التعليمية في تفعيل دورها في تعزيز الأمن القومي والارتقاء به، ويمكن التغلب عليها بإصدار عدد من التشريعات والتنظيمات التي من شأنها تيسر الإجراءات وتبسيطها لتحقيق التعاون والتكامل المنشود بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات ذات الصلة بالأمن القومي بهدف تعزيز الأمن القومي الفلسطيني.

ويستنتج الباحث بأن المؤسسات التعليمية الفلسطينية تمارس دوراً لا بأس ولكنه أقل من المأمول في مواجهة التحديات الجسام للمحافظة على الأمن القومي الفلسطيني ومقوماته وقيمه وتبني استراتيجية شاملة في بناء الهوية الوطنية ونشر الوعي الأمني وتنمية الثقافة الأمنية لما لها من دور مصيري في مواجهة الاحتلال والاختراقات الأمنية والجريمة والغزو الثقافي والقيمي، كما ان هناك ندرة في الأبحاث والدراسات التي تساهم في تعزيز الأمن القومي في المجالات الأمنية، السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية.

الفصل الثالث

الخاتمة

يعتبر التعليم حجر أساس في بناء المواطن الصالح القادر على المحافظة على وطنه ومقدراته من الضياع، لذلك فهو مقوم من مقومات الأمن القومي لأي دوله وفلسطين كغيرها من الدول تهتم ببناء الفرد، فتناولت الدراسة دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني ضمن فصلين؛ الأول: تم التركيز فيه على التحديات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني، أما الفصل الثاني: فجاء للحديث عن وظائف ودور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني وتقديم تصور استراتيجي مقترح لتفعيل المؤسسات التعليمية الفلسطينية للحفاظ على الأمن القومي.

استنتاجات الدراسة:

خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ يواجه الأمن القومي الفلسطيني تحديات كثيرة أهمها الاحتلال الاسرائيلي الذي خلق التحديات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية ويهدف الاحتلال الاسرائيلي من وراء ذلك للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على أراضيه.

- ✓ تمارس المؤسسات التعليمية الفلسطينية دوراً مهماً في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني ولكن دون المستوى المطلوب، على الرغم من دورها في تعزيز قيم الأمن القومي وبناء الأمن الفكري ودورها في مواجهة الجريمة والغزو الثقافي والقيمي، الا أن الدراسات التي تناقش هذه القضية الحيوية تكاد تكون نادرة.
- ✓ لا يوجد تصور استراتيجي سابق مقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي في فلسطين.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تفعيل دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن القومي الفلسطيني.
- ✓ إعداد المزيد من الدراسات التي تهتم بالأمن القومي ومقوماته ودور المؤسسات التعليمية في تعزيز الامن القومي والحفاظ عليه.
- ✓ ضرورة تبني التصور الاستراتيجي المقترح وايصاله إلى الجهات الحكومية الرسمية الفلسطينية للعمل على تنفيذ بنوده ضمن الخطة الاستراتيجية للحكومة ووزارتي التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

قائمة المراجع

أبو السعود، رضا سميح (2010)، المشاركة السياسية لطلاب جامعة الأزهر: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد 41.

البزاز، عبد الرحمن، (1996)، الدولة الموحدة والدولة الاتحادية: القاهرة، دار القلم.

الثبيتي، مليحان بن معيض (2000)، الجامعات، النشأة، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية. المجلة الإلكترونية، 14، 54

الجرابعه، رجائي سلامة (2012)، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

الحلواني، محمد (2007)، التربية والمواطنة، البربري للطباعة والنشر، طنطا، مصر.

الحمود، وضاح محمود، المجالي، نشأت مفضي(2005) ، جرائم الإنترنت، التعرض للأخلاق والآداب العامة والحض على الفجور وجرائم الاستغلال الجنسي للأطفال، عمان – الأردن: دار المنار للنشر والتوزيع.

الخميسي، السيد سلامة (2000)، الجامعات والسياسة في مصر: دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات. الإسكندرية، دار الوفاء للنشر.

الخميسي، السيد سلامة (2006)، دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والإخفاقات، وخيارات المستقبل (دراسة حالة لكلية التربية جامعة الملك سعود). الجمعية السعودية للعلوم التربوية.

الساعاتي، حسن (1996)، بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، القاهرة، دار الفكر العربي.

السيد، سيد جاب الله (1996)، دور أساليب الاتصال في التنشئة السياسية: مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، طنطا، جمهورية مصر العربية، العدد (5).

الشيمي، محمد عبد العظيم (2012)، مستقبل العلاقات الإقليمية ومتغيرات الأمن القومي بعد ثورة 25 يناير. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،4 .

المرجع الالكتروني للمعلوماتية، 2022، https://almerja.com/reading.php?idm=186842

الفاخوري، جلال (2003) مستقبل السلام العربي، جمعية المطابع التعاونية، عمان.

الكيالي، عبد الوهاب (1997)، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

القش، أكرم (2003)، تكامل أبعاد الأمن العربي، في مدحت أيوب (محرر) الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول– 2001م، القاهرة، مكتبة مدبولي.

أنيس، عبد الناصر (2010)، دور كليات التربية في إكساب خريجيها المعرفة التربوية الضرورية في مجالي التربية العامة والتربية الخاصة في ضوء المعايير الأكاديمية القياسية لبرامج إعداد المعلم. المؤتمر العلمي الثاني عشر حال المعرفة التربوية المعاصرة مصر أنموذجًا، جامعة طنطا، كلية التربية ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، 2.

ايديو، ليلى (2020)، دور مؤسسات التنشئة في الوقاية من مخاطر الجريمة الواقعة على الأشخاص عبر شبكة المعلومات (الانترنت)، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية.

بريجنسكي، زبيغنيو (2004)، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم. ترجمة عمر الايوبي. بيروت: دار الكتاب العربي.

بن عسكر، منصور عبد الرحمن(2008) ، دور المؤسسات الاجتماعية في التبصير من جرائم تقنيات المعلومات، منتدى الفريق الاجتماعي، راجع المواقع الإلكتروني http://wwwl.social-team.com/forum/showthre

جزان ، نزار مؤيد (2014) ، محاضرات في الأمن القومي العربي : متاح على الموقع الإلكتروني :

حاج، ميلود عامر (2016)، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، الرياض: دار جامعة نايف للنشر.

حسن، نوهان منير (2008)، القيم الاجتماعية والشباب، ط1 ، دار الفتح، الإسكندرية.

خليل، محمود محمد (2000)، الأمن في الإسلام. القاهرة: دار النهضة.

سالم، حنان (2003)، الصحافة المصرية وقضايا الفساد. القاهرة، دار مصر المحروسة.

شكور، خليل وديع(1997) ، العنف والجريمة، بيروت: الدار العربية للعلوم.

زهران، جمال على (1999)، مفهوم الأمن القومي في عصر المعلومات، مجلة فكر وإبداع، القاهرة،4.

صالح، يزن عارف يوسف (2021)، تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب، رسالة ماجستير: جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عبد الستار، صلاح الدين (2014)، التعليم الهندسي ومتطلبات سوق العمل: برامج هندسة القوى الكهربائية كحالة دراسة، مجلة الجنان، ع 9.

عبد السلام، أماني محمد شريف (2018)، دور التعليم الجامعي في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط: المجلد الرابع والثلاثون، العدد العاشر، أكتوبر.

على، سعيد إسماعيل (1995)، فلسفة تربوية معاصرة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة الكويت.

كالسيد، يسين (1995)، الوعي التاريخي والثورة الكونية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

كاطو، عبد المنعم (2014)، مصر وقواها الناعمة في مواجهة تحديات صلبة، مجلة الدفاع، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 34.

محمد، أسياد محمد (2003)، دور عضو هيئة التدريس بكليات التربية في وخدمة المجتمع في ضوء التحديات العالمية المعاصرة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر.

محمد، دينا (2023)، استراتيجية الأمن القومي بين دلالات المفهوم وتوجهات المبادئ العليا للدولة، فوكس ماجزين، https://gfocusmagazine.com/?p=2420

مدكور، صفاء طلعت (2016)، علاقة التعليم بالأمن القومي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: الجامعة أنموذجاً. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، (61) .

مكنمارا، روبرت (1979)، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

ناكرة يي، نجدت صبري (2011)، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع.

هاشم، هبة (2018)، غطاء الفضاء الإلكتروني المصري لتحقيق الأمن القومي. المؤتمر العلمي السابع " التعليم والأمن – رؤى وآفاق مستقبلية "، الفترة من26 – 29 أكتوبر 2018، الغردقة، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، 2

هلال، على الدين (2000)، النظم السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع الأجنبية

Audu,c.,Luke, A.(2014).A Nexus between Higher Education. Jornal of Research and Methods in Education (4),35.

WWW.ina.edu.sytbl_images,filelelectures16-7-2014-747.Pdf